إجراءات خدمية بالعاصمة عدن تخفف معاناة الأبرياء وتحصن الجنوب من الأشرار

مراقبون: محاولة اغتيال لملس والسقطري كانت تستهدف إغراق عدن بفوضى ستؤدي إلى تفاقم الأوضاع

العاصمة عدن «الأمناء» خاص:

اتخذ الأمين العام لهيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، محافظ العاصمة عدن، أحمد حامد لملس، جملة من القرارات الخدمية والاقتصادية التي تصب مباشرة لصالح إنهاء معاناة المواطنين في العاصمة، وتحصن عاصمة الجنوب من مؤامرات قوى الشر التي لعبت على وتر الأزمات المعيشية لتأليب المواطنين وخلق حالة من الفوضى توظفها لتمرير جرائمها الإرهابية.

وتركزت الإجراءات التي اتخذها لملس على ضبط الأسواق ومحاصرة خلايا الإخوان النائمة التي عمدت طيلة الأشهر الماضية على رفع أسعار جملة من السلع والخدمات من دون أن يكون هناك مبرر منطقي لزيادتها، ولحصار حروب الدولار التي تسببت في تدهور أسعار العملة المحلية إلى مستويات تاريخية، إلى جانب تخفيف أوجاع المواطنين والتأكيد على أن هناك مؤسسات جنوبية وطنية قادرة على صد الأسلحة الاقتصادية التي توجهها قوى الشر في صدورهم وتؤدي إلى تأزيم أوضاعهم الحياتية.

وتعاني العاصمة عدن من ارتفاع أسعار السلع والخدمات وهو ما دفع المحافظ أحمد حامد لملس لحصارها عبر تفعيل أدوات الرقابة لدى المؤسسات الإدارية بالمحافظة.

وأصدر خلال الأيام الماضية جملة من القرارات التي جاءت بمردود إيجابي على مستوى ضبط السوق، كما أنه أثبت أن الجنوب لديه قدرة على تحجيم الأوضاع المعيشية لخلق حالة من الانفجار بين المواطنين في الوقت الذي أبدى فيه أبناء عدن حرصًا على سلامة العاصمة ولم ينجرفوا لمحاولات جرهم إلى الشارع.

ويرى مراقبون أن محاولة اغتيال محافظ عدن ووزير الزراعة في حكومة المناصفة سالم السقطري كانت تستهدف إغراق العاصمة عدن في الفوضى؛ لأنه في تلك الحالة لن يكون هناك مؤسسات لديها القدرة على مواجهة حروب الخدمات كانت ستؤدي إلى أوضاع متفاقمة، في حين أن فشل العملية الإرهابية يمنح الجنوب فرصة للتخفيف من الآثار السلبية التي استهدفت معاقبة أبناء الجنوب على صمودهم وبعثرة أوراق المجلس الانتقالي الجنوبي وشغله بقضايا وأزمات مختلفة.

وأعلنت الهيئة العامة للمصائد السمكية، الإثنين، تسعيرة لبيع الأسماك في مركز إنزال وسوق حراج المركزي (الدوكير) في العاصمة عدن.

وحددت التسعيرة كيلو الثمد بسعر 4500 ريال، والسخلة بـ10500 ريال والعنفلوص عند 3750 ريالا وخرس وجرم بـ 3000 ريال، وصابات وأبوعين بـ4500 ريال والباغة الصغير بسعر 2000 ريال.

ودعا فهمان حسن عطيري، مأمور مديرية البريقة بالعاصمة عدن، المواطنين إلى الإبلاغ الفوري عن المخالفين لتسعيرة بيع اللحوم والأسماك عبر رقم غرفة عمليات المديرية (02371311).

وأكد خلال جولة على محال بيع اللحوم والأسماك في نطاق المديرية استمرار الحملة الرقابية لضبط أسعار اللحوم والأسماك، وإلزاميتها للمحال ومفارش بيع الأسماك في البريقة.

كما طالبت السلطة المحلية بالعاصمة عدن، مكتب التجارة بإعداد تقرير عن حجم الاستهلاك الشهري والفصلي والسنوي من السلع الغذائية، وألزمت مكتب التجارة بتحديد الاستهلاك من القمح والدقيق والأرز والزيوت والألبان والسكر وغيرها من السلع الأساسية.

وحدد القرار موعد الخامس من شهر نوفمبر المقبل، لتسليم مكتب التجارة تقريره إلى الأجهزة التنفيذية بالعاصمة عدن.

وتلقت مكاتبِ التجارة في مديريات العاصمة عدن تعميماً بتسعير جديد لعبوات المياه المعدنية، ونصت التكليفات على بيع العبوة سعة 750 ملليلتر بـ150 ريالا والعبوة سعة لترين بـ150 ريالا وسعة 20 لترا بـ 300 ريال، ووجهت مدراء مكاتب التجارة في المديريات بسريان الأسعار الجديدة من أمس الأول الاثنين في جميع المحال.

وطالب أحمد حامد لملس، محافظ العاصمة عدن، نيابة الأموال العامة، إصدار توجيهاتها بإغلاق المنشآت التجارية والفنادق السياحية الرافضة لسداد فواتير الكهرباء.

وتلقى لملس، في وقت سابق، تقريرًا من مؤسسة الكهرباء في العاصمة عدن، بقائمة بأسماء المؤسسات الاقتصادية الرافضة لسداد قيمة استهلاكها من الكهرباء، وتعمدها إعادة التيار - بعد فصله - بطريقة غير رسمية.

«المنطقة الحرة» وجه عدن الاقتصادي

مؤسسة جاك للخدمات الإدارية والتجارية تعلن تضامنها المطلق مع قياده المنطقة الحرة والمؤسسات والشركات الاستثمارية ورجال الأعمال برفض القرار الذي أقره مجلس الوزراء لاستقطاع أراضي المنطقة الحرة لصالح ما يدعى أنه تحديد لأراضي ميناء عدن.

إن ميناء عدن الاستراتيجي جزء لا يتجزأ من المنطقة الحرة، وإن لم يكن هناك ميناء لما أعلنت عدن منطقة حرة.

إن السياسات المتخبطة للحكومات السابقة أضعفت دور المنطقة الحرة في استقطاب استثمارات استراتيجية، بل إن بعض الحكومات أصدرت توجيهات أساءت إلى المنطقة الحرة، بل وسحبت بعض الصلاحيات والأراضي والمؤسسات منها.

إن الحكومة الحالية أتت ليس لإضعاف المنطقة الحرة، بل لتدميرها نهائيا.

إن هذه الحكومة الفاشلة بكل المقاييس وعلى كل المستويات تريد إضافة فشل آخر وصنع أشكال أخرى من الفشل تضاف إلى سجلها السيئ في ملف الاقتصاد وإدارة الأزمة الاقتصادية والسياسية وملف الحرب والخدمات وانهيار العملة وصناعة مراكز فساد في مختلف مؤسساتها، ها هي تريد إنهاء آخر ورقة يراهن عليها الشعب في جذب الاستثمار وبناء المشاريع ولو بالحد الأدنى وذلك بقرار أصدر في جلسة قات!

إن مؤسسة جاك تطالب الحكومة أولاً بالقيام بدورها أمام الشعب الذي في ظلها انهار كل شيء، كل شيء، فالوضع الذي يعاني منه الشعب هو بسبب هذه السياسات المراهقة. فهناك أولويات عليها العمل فيها، منها: العمل على توفير الخدمات، واستتباب الأمن، وصرف الرواتب، وإصلاح مؤسسة القضاء، وهيكلة الجهاز الإداري للدولة، ومواجهة الميلشيات الحوثية التي تتربص بكل شيء.

إن مثل هذه القرارات تنم عن توجه لتطفيش ما تبقى من مستثمرين داخل البلد في هذه الظروف الاستثنائية أو ثمة صفقات فساد تحت هذا المسمى.

إن مؤسسة جاك كباقي المؤسسات العاملة في المنطقة ترفض هذا القرار جمله وتفصيلا، وتطالب بإلغائه وتؤكد وقوفها مع قيادة المنطقة الحرة في دفاعها عن أرض المنطقة الحرة وعن مستثمريها، وإننا سنلجأ للقضاء لمواجهة هذه التعسفات وبعدها إلى الشعب في مواجهة هذه القرارات المجحفة وسنضطر لاتخاذ إجراءات في إيقاف نشاطنا ومشروعنا والذي ستصل تكلفته إلى أكثر من عشرين مليون دولار، والذي سيوفر أكثر من ألفي فرصة عمل، والذي سيكون بمثابة نقلة نوعية جديدة في المنطقة الحرة .

في الأخير ندعو الحكومة إلى العدول عن قرارها هذا وإلغائه والانشغال بالملفات العالقة، وندعو قيادة الدولة وقيادة المجلس الانتقالي إلى الضغط لإيقاف النزيف الذي تتعرض له العاصمة عدن ومنطقتها الحرة، وإلى تشكيل لجنة عمل لتهيئة وترويج فرص الاستثمار واستقطابها وسبل سرعة تنفيذها والقضاء على أي إشكاليات ترافق عملية التنفيذ وتقديم الدراسات للمهتمين بالاستثمار والنهوض باقتصاد البلد المدمر أصلا لا القضاء على آخر أمل يراهن عليه الشرفاء.